

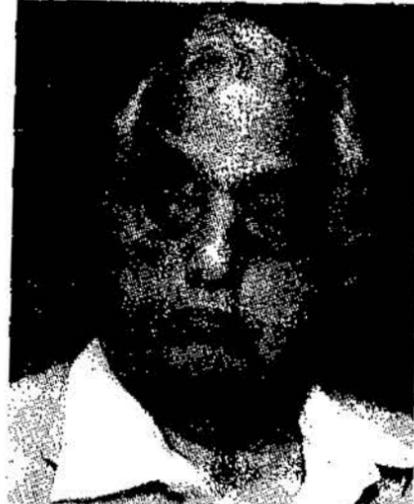
المصدر: الاتحاد

التاريخ: ١٧ اغسطس ٢٠٠٢

المطمئنون والخائفون يتحاورون حول « ماشاكوس » سفير السودان: لا يوجد وطني يتمنى انفصال الجنوب حق تقرير المصير بند سيئ لكنه ليس جديدا



عبد المنعم ابو الفتوح



بشير البكري



حسن ابشر طيب



حمدي السيد



ابو العلا ماضي



احمد عبد الحليم

القاهرة - سمير الطنطاوي:

اختلف المشاركون في ندوة «اتفاق ماشاكوس» التي نظمها اتحاد الاطباء العرب بالقاهرة، حول اثار ونتائج الاتفاق على الامن القومي المصري والعربي، حيث أعرب المصريون عن تخوفهم من أن يؤدي الاتفاق الى انفصال جنوب السودان واقامة دولة مستقلة فيه، بما يشكل خطرا على الامن القومي العربي والمصري. بينما رأى ممثلو الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق أن التخوفات المصرية لا أساس لها، وأن الاتفاق لن يؤدي الى انفصال الجنوب، ولو وصل الأمر الى الانفصال فلن تشكل دولة جنوب السودان خطرا على الامن القومي العربي والمصري ولن تؤدي الى تواجد عسكري اسرائيلي في الجنوب.

ورأى آخرون أن الاتفاق جزء من اعادة ترتيب أوضاع المنطقة والعالم وفقا للرؤية الاميركية. واتفق الجميع على انه ليس من مصلحة السودان ولا مصر ولا دول الجوار الاقليمي ولا حتى اميركا انفصال جنوب السودان واقامة دولة مستقلة فيه. وطالبوا الدول العربية بتقديم الدعم والمساندة للسودان لمساعدته على اقامة دولة ديمقراطية متعددة الاعراق، وتحقيق تنمية حقيقية في السودان عامة والجنوب خاصة.

وقال الدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح - الأمين العام المساعد لاتحاد الاطباء العرب- ان منطقة وادي النيل تمر بمنعطف تاريخي تشهده الساحة السودانية، يتمثل في «اتفاق ماشاكوس» ويتوقع الجميع الا تقتصر تفاعلات هذا الاتفاق على مستقبل الاوضاع في السودان، وإنما قد تمتد الى العديد من الدول المحيطة، حيث تم توقيع هذا الاتفاق بشكل مفاجئ لدول الجوار، التي كانت لها محاولات فاعلة لتسوية المسألة السودانية.

وقال ان الاتفاق نص في مرحلته الاولى على منح الجنوب حكما ذاتيا لمدة ست سنوات يعقبها استفتاء شعبي حول تقرير مصير الجنوب في أن يظل في اطار السودان الموحد أو ينفصل عنه، مؤكدا ان

■ ممثل قرنف: لا خوف على أمن مصر

ولا وجود لاسرائيل

■ ممثل «الاتحادي»: حكومة البشير

أفشلت «المشتركة» لأنها مع الانفصال

■ ممثل «الأمة»: طرفا الاتفاق

لا يمثلان كل السودان

كنا وحدنا

العمل في إطار وحدة السودان، موضحا ان «لجنة التقييم» التي نص عليها الاتفاق، مهمتها مراقبة وتقييم مدى التزام الطرفين الموقعين على الاتفاق بتطبيقه، وان احد مهامها الاساسية وضع ترتيبات وانشاء مؤسسات لدعم وحدة السودان، وانها طبقا للاتفاق ستقوم بعد 3 سنوات من تطبيقه بمراجعة عمل هذه المؤسسات والترتيبات الكفيلة بدعم وحدة السودان.

وشدد عبدالحميد على ان الالتزام بتنفيذ كل ما تضمنه الاتفاق، بما في ذلك السعي لتعزيز وحدة السودان، من شأنه التوصل الى حل عادل للمشكلة السودانية يصون وحدة السودان ويفتح آفاقا واسعة لتنمية السودان ككل والجنوب بصفة خاصة. وطالب الحكومات والشعوب العربية والافريقية بمواصلة جهود السودان لحل مشكلته واقامة نظام ديمقراطي عادل يحفظ حقوق كل مواطنيه، ومساعدته في تحقيق التنمية خاصة في الجنوب، وان تكون المبادرة لمنظمات المجتمع المدني العربي.

وأكد جور كوج -ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان في مصر والشرق الاوسط- ان الحركة الشعبية لتحرير السودان تسعى منذ عام 1983 للحفاظ على وحدة السودان، وانها لذلك سميت «حركة تحرير السودان» وليس تحرير جنوب السودان، وان الحرب التي دارت رحاها في جنوب السودان منذ عام 1983 حتى توقيع «اتفاق ماشاكوس» كان لابد ان تندلع بسبب الاوضاع الظالمة في جنوب السودان وعدم المساواة وعدم وجود أي برامج تنموية.

وقال ان جون قرنف ليس انفصاليا، ولا يتحدث في مصر بلغة، وفي اميركا بلغة أخرى، وان الجنوبيين لا يريدون سوى سودا جديدا قائم على أسس جديدة تحقق المساواة والعدالة بين جميع السودانيين بغض النظر عن الدين أو العرق، وان يتم الاعتراف بالتنوع العرقية والثقافية والدينية الموجودة في السودان، مؤكدا ان الاتفاق لم يهمل دور مصر، وانه ايجابي لأنه أوقف سفك الدماء، وان فرص الوحدة أكثر من فرص

وأعرب الدكتور احمد عبدالحميد - سفير السودان بالقاهرة- عن تقدير حكومته لكل مظاهر القلق والانشغال التي تبديها مصر حكومة وشعبا بالشأن السوداني، وقال ان اهلكم في السودان ظلوا في حرب ومخططات تأمرية وشعروا في احيان كثيرة بأنهم وحدهم يذودون عن وحدة وطنهم وانتمائهم العربي والافريقي وكانما الناس قد نسوهم، ولعل هذا الاهتمام يكون بداية صحية وان نهتم بكل اقطارنا العربية، مهما كانت شواغلنا والتحديات الجسام التي تواجهنا دون ان نغفل القضية العربية الأولى وهي قضية فلسطين.

وأكد ان الاتفاق ايجابي لانه يوقف نزيف الدم في السودان، ويؤدي الى الحفاظ على وحدة التراب الوطني السوداني، مشيرا الى ان الحكومة السودانية سعت دائما للتوصل الى حل ديمقراطي متفاوض عليه يأتي عادلا ويلبي مصالح كل ابناء السودان.

وأوضح ان المشكلة السودانية تعود الى جوانب الارث الاستعماري التي استعصت على التجاوز. والقصور من جانب انظمة الحكم المتتالية في السودان التي اعقبت استقلاله. والتدخل الاجنبي الذي، اتاح له القصور الحكومي المتراكم المجال لكي يؤثر على حياة ومصير السودان، مؤكدا ان كل القوى السياسية المعارضة في السودان اقرت بحق تقرير المصير، وهو الحق الذي ايده ايضا دول الجوار وترجمته في مبادرة الايجاد، مما يؤكد ان حق تقرير المصير ليس جديدا، وان لم يكن شيئا حسنا.

وأكد انه لا تعارض بين «اتفاق ماشاكوس» والمبادرة المصرية الليبية المشتركة الا فيما يتعلق بحق تقرير المصير، وما من وطني سوداني الا ويتمنى لو أن هذا الاتفاق جاء خاليا من مثل هذا النص.

وأكد ان الاتفاق لا يكرس انفصال الجنوب عن السودان، وانما يسعى الى

الملاسات والاجواء المحيطة بالاتفاق فحرب تساؤلات واعتراضات عدة في كافة الاتجاهات اهمها: هل جاء الاتفاق استجابة لضغوط دولية ومحلية قاسية تعرض ومازال يتعرض لها السودان حتى الآن؟ أم جاء باقتناع كامل من طرفي الاتفاق؟ وما مصالح الدول الراعية للاتفاق وهي الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج والسويد حتى تنفرد بالملف السوداني وترمي فيه كامل ثقلها من اجل تمرير الاتفاق؟ ولماذا تم استبعاد المبادرة المصرية الليبية المشتركة وتفضيل مبادرة منظمة «الايجاد» الافريقية لتكون الاساس الذي تنطلق منه المفاوضات؟ ولماذا غاب الدعم العربي للسودان عبر سنوات محنته في صراعه مع التمرد في الوقت الذي برز فيه الدعم الغربي والافريقي المفتوح للمعارضة وحركات التمرد؟ وهل تقف اطماع اميركا والدول الاوروبية في البترول السوداني وراء رعاية المفاوضات والاتفاق؟ أم هي تحركات جديدة بغرض السيطرة على منابع النيل في اطار التوقعات المستقبلية للحرب حول مصادر المياه؟

وأكد الدكتور حمدي السيد -نقيب اطباء المصريين- ان غالبية الشعب المصري اصيبت بالصدمة جراء توقيع الاتفاق الذي قد يؤدي الى انفصال الجنوب او الى مؤامرة كبيرة جدا على مستقبل السودان.

وقال: ليس هناك مصري واحد لا يبدي خوفا على مستقبل السودان وما قد يصيب الأمة العربية جميعها من تداعيات هذا الاتفاق.

وأوضح انه لو تم النص في الاتفاق على ان حق تقرير مصير جنوب السودان يكون في إطار السودان الموحد، لاطمأن الناس، لأن الفقرة التي تتحدث عن حق تقرير المصير، رغم كل النوايا الحسنة، تقود حتما الى انفصال الجنوب عن السودان مما يشكل خطرا جسيما على الامن القومي المصري والعربي.

المقدمة منه الجنوب، مؤكدا انه بدون ديمقراطية حقيقية وتعددية حزبية صحيحة لن تقوم وحدة أو تنمية.

حديث عرف

وقال ان الحديث عن الحفاظ على وحدة السودان والتطمينات بشأنها، مجرد حديث في غرف مكيفة موضحا ان الحديث عن تقويم ترتيبات دعم وحدة السودان بعد 3 سنوات من تنفيذ «اتفاق ماشاكوس» مجرد امنيات لا تقود الى شيء، لان السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح بهذا الخصوص هو من يقيم هذه الفترة المتفاوضون انفسهم؟ أم أميركا والدول الاجنبية، التي تختلف معايير تقييمها للأمور عن معايير تقييم السودانين لها، لاختلاف المصالح، فضلا عن انه لم يحدث في التاريخ ان قاد استفتاء حول حق تقرير المصير الى التمسك بالوحدة.

وأكد الحاجة الى تعاضد الدور المصري والعربي في السودان لتحقيق تنمية حقيقية في كافة ارجائه، ويجب ان تشترك مصر في المفاوضات الجارية الان في كينيا، وان يكون الاتفاق بشأن جنوب السودان شاملا بحيث تشارك فيه كافة الاحزاب والقوى السياسية السودانية. وأشار الى ان كافة الاحزاب والقوى السياسية السودانية وافقت على المبادرة المصرية الليبية المشتركة، وان حكومة البشير هي التي افشلتها، حتى ان البشير جاء الى مصر ليطمئنها بينما كان يستعد لماشاكوس.

وقال بشري الفاضل -ممثل حزب الامة- رغم أن حزبه مع وقف نزيف الدم في السودان، ويرى انه أمر محمود، إلا ان لذيده بعض التحفظات على «اتفاق ماشاكوس»، اهمها ان الطرفين اللذين وقعا على الاتفاق ليس من حقها وحدهما حق تقرير مصير السودان وليس جنوب السودان وحده، فالحكومة ليس لديها قبول في كل السودان، وحركة قرنق ليس لديها قبول في كل جنوب السودان وهناك فصائل في حركة قرنق ضد الاتفاق، بما يجعل مصير الاتفاق معلقا في الهواء.

وأشار الى ان مشكلة السودان ليست الجنوب فقط، وانه من الضروري مشاركة كافة القوى والاحزاب السياسية السودانية في حل مشاكل كل السودان، وان يقدم الجميع تنازلات لمصلحة وحدة السودان وتنميته.

وقال ان الحل ليس فصل جزء مهم من الجسد السوداني لا يمتلك مقومات الدولة، ويعتمد في وجوده على الدول الأخرى المعادية لمصر. موضحا ان المشكلة ليست في كثرة المياه، لكن المشكلة في ان هناك عشرات المشروعات المعدة من جانب اسرائيل لاقامة سدود في جنوب السودان وتوجيه مياه النيل وجهة جديدة للاضرار بحقوق مصر المائية.

وقال بشير البكري عدل -سفير سوداني سابق- ان الحرب في الجنوب لم تبق ولم تذر، وانها اضررت بالانسان والحيوان والنبات والبيئة، واننا اذا كنا جادين في الحفاظ على وحدة السودان، فلا بد من اقامة ديمقراطية حقيقية، مؤكدا ان الامن القومي المصري في سلام، وانه يجب التحدث عن أمن وادي النيل، واذا قامت دولة في الجنوب فستكون جزءا من وادي النيل، ولن تمس حقوق مصر في المياه، لان اتفاقية تنظيم مياه النيل عام 1959 تحفظ حصة مصر في مياه النيل، فضلا عن ان مياه النيل الأبيض القادمة من الجنوب لا تشكل سوى 15 في المئة من مياه النيل الواصلة الى مصر.

وأشار الى ان الاسرائيليين موجودون في كل افريقيا ويجب محاربتهم بالاتحاد الأفريقي. موضحا ان كل ما يتردد عن اقامة اسرائيل خزانات وسدود على نهر النيل في جنوب السودان، مجرد شائعات يرددها الاسرائيليون.

واكد ان الدور الآن على المجتمع المدني العربي الذي يجب ان يكون ديمقراطيا، وان تشارك كل الاحزاب والقوى السياسية في ايجاد سودان ديمقراطي جديد بعد ان اصبح مصير السودان في يد ابناءه وليس في يد المبعوث الاميركي دانفورت أو غيره. واتهم ميرغني مساعد- مدير مكتب الحزب الاتحادي بالقاهرة- حكومة جبهة الانقاذ بالتنفريط في وحدة السودان. وقال انها هي التي ادخلت مصطلح حق تقرير المصير لأول مرة في الحياة السودانية

بغرض ان تنسرد الحركة الاسلامية بشمال السودان، وان النظام الحاكم في السودان حاليا هو الذي ادى الى كل هذه الأوضاع الخطيرة الامر الذي يشكل جريمة يجب معاقبته عليها بينما قام الحزب الاتحادي بتوقيع اتفاقية للسلام مع قرنق لرفع كل المظالم واقامة وحدة طوعية.

وقال اننا مع وقف الحرب واحلال السلام وقيام تنمية في كل السودان وفي

الانفصال شرط ان يتكاتف كل السودانيين، وأن يسعى الشمال لتحقيق تنمية حقيقية في جنوب السودان.

وأوضح أن اعتراض التجمع الوطني المعارض على الاتفاق، ليس اعتراضا على المضمون، وانما لعدم مشاركته فيه، مشيرا الى ان التخوفات التي تبديها بعض دول الجوار السوداني ليس لها أي دواع، وأن الخوف من وجود اسرائيلي في الجنوب السوداني غير صحيح، لان الوجود الاسرائيلي في الجنوب لا يمكن ان يتحقق، فليس لدى الجنوبيين أي خريج من جامعات اسرائيل. بينما لديهم خريجون من جامعات مصر وعلاقتهم جيدة مع مصر، كما ان كثيرين من قيادات حركة تحرير السودان تخرجوا من جامعات مصر وبعض الدول العربية.

مشكلة المياه

وقال انه لو وجد لاسرائيل مكان في جنوب السودان فسيكون دورا تنمويا وليس عسكريا، مشددا على ضرورة ان تظمن مصر على عدم المساس بحقوقها

المائية في مياه نهر النيل، وانه ليست هناك اسباب حقيقية تدعو مصر للتخوف على حصتها من مياه النيل، لأن المياه اساسا، تجري نحو الشمال بحكم انحدار الارض من الجنوب للشمال، فضلا عن ان الجنوبيين لديهم مشكلة كبيرة بسبب مياه الامطار لا مياه النيل، حيث تتسبب مياه الامطار في انتشار الامراض والابوة.

وقال ان مصر يجب الاتقلق من اقرار حق تقرير المصير، لاننا لو فرضنا قيام دولة جنوبية، فلن تستطيع هذه الدولة ان تؤثر على الامن القومي المصري أو العربي مستغريا من ان يتخوف البعض من الاتفاق على وقف اطلاق النار، بينما كان المفروض ان يتخوفوا ويقلقوا بمجرد اندلاع الحرب في الجنوب، التي كان يمكن تجنبها لو توفرت الجدية والنوايا الطيبة لتحقيق التنمية والمساواة في الجنوب.

واكد المهندس ابو العلا ماضي -وكيل حزب الوسط المصري تحت التأسيس- ان القلق الشعبي في مصر تجاه «اتفاق ماشاكوس» قلق مشروع لأن حق تقرير المصير كان ورقة لعبت بها كل الاطراف السودانية، حيث يزايد بها كل طرف على الطرف الآخر، وان كل القوى السياسية السودانية لم تعترف بحق تقرير المصير للسودان بقدر مازايدت عليها.

في الاستفتاء ولا يحق لكافة السودانيين المشاركة فيه؟

واكد ان قلق مصر الرسمي والشعبي من تعبير حق تقرير المصير له ما يبرره، لأنه يؤثر على الامن القومي المصري والعربي خاصة اذا ادى الى انفصال الجنوب، موضحا ان القلق المصري ايجابي ويمكن استثماره بشكل جيد لأنه يزيد التبصير بالاشكاليات التي يمكن ان يواجهها السودان اذا انتهى تقرير المصير الى الانفصال.

وأشار الدكتور احمد البكري -مدير المركز السوداني للثقافة والاعلام- الى ان حق تقرير المصير اصبح واقعا غير مطروح للقبول أو الرفض الآن، وأنه ليس امام الجميع سوى العمل بجدية واخلاص للعبور به الى الوحدة، مؤكدا ان هناك فرصة امام كل القوى السياسية السودانية ومصر للخروج من هذا المأزق، وان مؤسسات المجتمع المدني في مصر مطالبة بالقيام بدور كبير وضخم لفتح حوار واسع داخل القوى الاجتماعية السودانية حول وحدة مصير وادي النيل، وممارسة الضغوط على الحكومة السودانية لتوسيع اطار المشاركة الشعبية والسياسية.

واكد السفير احمد عبدالحليم ان الانفصال ليس من مصلحة احد، لا مصر ولا السودان ولا حتى اميركا، وان الجهود يجب ان تتركز في الوقت الراهن على اقامة تعاون حقيقي بين كل القوى والاحزاب السياسية السودانية لاقامة سودان موحد ديمقراطي يسود فيه العدل، وان من حق كل القوى السياسية السودانية ان تكون حاضرة لضمان نجاح الاتفاق والحفاظ على وحدة السودان.

وشدد بشري الفاضل على ان «اتفاق ماشاكوس» يأتي ضمن خطة اعادة صياغة وتشكيل المنطقة العربية ومنطقة حوض النيل في اطار العولمة والرؤية الاميركية، وان من حق المصريين ان يتخوفوا من تهديدات على الامن القومي المصري وعلى حقوقهم في مياه النيل، مشيرا الى وجود تخوف عام لدى كل دول الجوار من ان انفصال جنوب السودان يشكل سابقة قد تؤدي الى حدوث انفصالات اخرى في السودان وفي غيره من دول الجوار، فيما طالب الدول العربية بتقديم مساعدات حقيقية لتحقيق تنمية فعلية في جنوب السودان.

واكد حسن أبشر طيب - مفكر سوداني- ضرورة مشاركة كافة القوى والاحزاب السياسية السودانية في معالجة مشاكل السودان من خلال نظرة ثاقبة، موضحا ان قضية جنوب السودان سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وهي نفسها قضية كل السودان، التي ادت اليها تراكمات كثيرة طوال سنوات الاستقلال وما قبله، حيث اسهمت الحكومات السودانية المتعاقبة بعد الاستقلال بدور كبير في تجذير هذه المشكلة.

وتساءل، من يحق له المشاركة في الاستفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان، خاصة وأن الكل يعلم ان العدد الاكبر من ابناء الجنوب يعيشون الآن في شمال السودان واستقروا فيه، بعد ان هربوا من نيران الحرب المستعرة فيه، فهل يحق لهؤلاء المشاركة في الاستفتاء، ولماذا يحق لقرنق المشاركة